الدكتور محمد علالي

# الهجرة غير النظامية
## في ضوء العمل القضائي المغربي
" الأسس القانونية وآليات الردع "

تقديم

أمين السعيد
أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية
بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

الطبعة الأولى 2025

# الفهرس

مقدمة: ..... 1
الفصل الأول: الجهود السياسية والمؤسساتية لمكافحة الهجرة غير النظامية على المستوى الوطني..... 7
المبحث الأول: الاطار التشريعي لحقوق المهاجر: الاتفاقيات الثنائية والتشريعات الوطنية ..... 9
المطلب الأول: الاتفاقيات الثنائية والتشريعات الوطنية لحقوق المهاجر ..... 10
الفرع الأول: الهجرة غير النظامية في الاتفاقيات الثنائية للمغرب..... 10
الفقرة الأولى: الاتفاقيات الثنائية في مجال الهجرة..... 11
الفقرة الثانية: تحسين التعاون مع المنظمات الدولية الخاصة بالهجرة..... 13
الفرع الثاني: مكانة حقوق الإنسان والمهاجر في الدستور المغربي ..... 13
الفقرة الأولى: الدساتير السابقة وحقوق المهاجر..... 14
الفقرة الثانية: مكانة حقوق المهاجر في دستور 2011 ..... 16
المطلب الثاني: القواعد الموضوعية لمكافحة الهجرة غير النظامية على المستوى الوطني ..... 19
الفرع الأول: ظروف إقرار القانون المتعلق بالهجرة وإقامة الأجانب بالمغرب ..... 20
الفقرة الأولى: الأشغال التحضيرية للقانون رقم 03-02 ..... 22
الفقرة الثانية: المقتضيات الزجرية لمحاربة الهجرة غير النظامية ..... 24
الفرع الثاني: مكانة تهريب المهاجرين على مستوى قانون رقم 03-02 ..... 26
الفقرة الأولى: المقتضيات المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب للمغرب..... 27
أولا: المقتضيات المتعلقة بدخول الأجانب للمغرب..... 28
ثانيا: المقتضيات المتعلقة بإقامة الأجانب في المغرب ..... 30
الفقرة الثانية: مكانة الاتفاقيات الدولية في القانون رقم 03-02 ..... 32
المبحث الأول: الاستراتيجية الوطنية للحد من الهجرة واللجوء..... 35
المطلب الأول: دور المؤسسة الملكية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في قضية الهجرة ..... 37

الفرع الأول: دور المؤسسة الملكية في مجال الهجرة ..... 38
الفقرة الأولى: الخطب والرسائل الملكية في مجال الهجرة ..... 39
أولا: الخطب الملكية في مجال الهجرة ..... 40
ثانيا: الرسائل الملكية في مجال الهجرة ..... 43
الفقرة الثانية: الاستراتيجية الوطنية للهجرة في نسق التوجه الملكي ..... 46
أولا: البعد الإنساني والحقوقي ..... 48
ثانيا: البعد السياسي والاجتماعي ..... 48
الفرع الثاني: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الهجرة ..... 49
الفقرة الأولى: دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال الهجرة ..... 49
الفقرة الثانية: مجلس الوسيط ودوره في مجال الهجرة ..... 52
المطلب الثاني: دور الحكومة والجهاز التشريعي في قضية الهجرة ..... 54
الفرع الأول: دور الحكومة في مجال الهجرة ..... 54
الفقرة الأولى: الدور التنفيذي والتنسيقي لرئيس الحكومة ..... 55
أولا: وزارة الداخلية ..... 56
ثانيا: السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية ..... 59
الفقرة الثانية: الهجرة ضمن البرنامج الحكومي ..... 59
الفرع الثاني: دور المؤسسة التشريعية في قضية الهجرة ..... 61
الفقرة الأولى: مراقبة البرلمان لأعمال الحكومة في مجال الهجرة ..... 61
الفقرة الثانية: تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالهجرة. ..... 64
أولا: تسوية الوضعية القانونية للمهاجر ..... 65
ثانيا: تسجيل أطفال المهاجرين في الحالة المدنية ..... 67

الفصل الثاني: القضاء المغربي بين الحد من الهجرة غير النظامية وحماية الأجانب ..... 69

المبحث الأول: الهجرة غير النظامية في العمل القضائي المغربي ..... 71

المطلب الأول: تدخل القضاء العادي في قضايا الهجرة غير النظامية ..... 72

الفرع الأول: تدخل النيابة العامة في أماكن الايواء والانتظار ..... 72

الفقرة الأولى: تدخل النيابة العامة في مراكز الاحتفاظ ..... 73

الفقرة الثانية: تدخل النيابة العامة في مراكز الايواء ..... 75

الفرع الثاني: تدخل النيابة العامة في مناطق العبور ..... 77

الفقرة الأولى: محاربة الهجرة غير النظامية قبل المغادرة ..... 78

الفقرة الثانية: محاربة الهجرة غير النظامية بعد المغادرة ..... 80

المطلب الثاني: الزجر القضائي لمخالفة تشريع الهجرة ..... 82

الفرع الأول: زجر الوسائل اللامشروعة ..... 83

الفقرة الأولى: استعمال الوثاق المزورة ..... 83

الفقرة الثانية: انتحال هوية الغير ..... 84

الفرع الثاني: زجر الجرائم المرتبطة بالهجرة ..... 86

الفقرة الأولى: محاربة شبكات الهجرة غير النظامية ..... 86

الفقرة الثانية: محاربة النصب والاحتيال ..... 88

المبحث الثاني: الحماية القضائية لحقوق الأجانب في ضوء القضاء الاداري ..... 91

المطلب الأول: فحص شرعية القرارات الادارية الصادرة ضد المهاجرين ..... 92

الفرع الأول: مراقبة القاضي الاداري تعليل القرارات الادارية الصادرة ضد الأجانب ..... 93

الفقرة الأولى: مراقبة القرارات الإدارية المتعلقة بوضعية الأجانب ..... 95

الفقرة الثانية: فاعلية التعليل للقرارات الإدارية المتعلقة بالأجانب ..... 97

الفرع الثاني: رقابة القاضي الإداري للضمانات المسطرية ..... 99

الفقرة الأولى: صور الضمانات المخولة للأجانب ..... 99

الفقرة الثانية: رقابة القاضي الإداري على الضمانات المسطرية..... 100

المطلب الثاني: البث في طلبات إلغاء قرارات السلطة الادارية ضد المهاجرين. ..... 102

الفرع الأول: مخالفة قواعد القضاء الاستعجالي ..... 103

الفقرة الأولى: مظاهر الإلغاء للقرارات الإدارية في مجال الهجرة ..... 104

الفقرة الثانية: عدم المساس بجوهر الحكم..... 105

الفرع الثاني: دعوى الالغاء مظهر من مظاهر الحماية القضائية..... 106

الفقرة الأولى: الشروط المطلوبة لإلغاء القرار الإداري..... 107

الفقرة الثانية: القانون رقم 03-02 ودعوى الإلغاء..... 108

خاتمة..... 111

الملاحق..... 115

لائحة المصادر والمراجع ..... 183

الفهرس..... 195

## الدكتور محمد علالي

- أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالقصر الكبير، جامعة عبد المالك السعدي؛
- متخصص في قضايا الهجرة؛
- رئيس المنتدى المغربي للشباب والعدالة الاجتماعية؛
- عضو في المجلس الوطني للائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية؛
- عضو في المرصد المغربي للحماية الاجتماعية؛
- له عدة مقالات أكاديمية تهم القضايا المرتبطة بالهجرة وحقوق الإنسان.
- شارك في العديد من الندوات الوطنية والدولية حول الهجرة وحقوق الإنسان.

إن التزايد الكبير لظاهرة الهجرة غير النظامية قد أسفر عن واقع معقد دفع العديد من الدول والأنظمة السياسية حول العالم إلى البحث عن حلول عاجلة وفعالة للتصدي لهذه الظاهرة، من خلال معالجة الأسباب التي تؤدي إليها والحد من تداعياتها السلبية. في هذا السياق، اعتمدت معظم الدول مقاربات تنموية وسياسات شاملة لمواجهة هذا التحدي. وباعتبار المغرب بلد استقبال وعبور واستقرار المهاجرين فهو معني بالتحديات التي تفرزها هذه الظاهرة. فكان من الضروري أن تتبنى المملكة المغربية آليات فعالة لمكافحة هذه الظاهرة؛ من خلال سياسة جنائية متكاملة تعاقب المهاجرين غير النظاميين وفق القوانين المعمول بها، وتحقق التوازن بين الحفاظ على الأمن العام وضمان الاستقرار الاجتماعي، وبين احترام حقوق المهاجرين في وضعية غير قانونية.

يهدف هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على كيفية تعامل القضاء مع قضية الهجرة غير النظامية، حيث يظهر مرونة واضحة في تعامله مع المهاجرين غير النظاميين، بمنحهم ظروف التخفيف التي تؤدي إلى إصدار أحكام بعقوبات حبسية موقوفة التنفيذ وغرامات مالية، مراعاة لظروفهم الاجتماعية.

وفي المقابل، يشدد القضاء على معاقبة الشبكات التي تساهم في تشجيع وتنظيم هذه الهجرة، والتي تستغل تطلعات المهاجرين في تحسين أوضاعهم الاجتماعية لتحقيق مكاسب مالية على حساب معاناتهم وأحلامهم في الوصول إلى الضفة الأخرى.

ويتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل أبعاد القانون الإداري، من خلال تسليط الضوء على الحماية القضائية الممنوحة للأجانب، انطلاقا من منظور القضاء الإداري. ويستعرض مدى مشروعية بعض القرارات الإدارية الصادرة في حق المهاجرين، مركزا بشكل خاص على دعوى الإلغاء باعتبارها من أبرز آليات الرقابة القضائية على الإدارة. كما تم عرض الكيفية التي تفاعل بها القضاء الإداري مع العديد من الطلبات، متوقفا عند حالات الانحراف أو التعسف في استعمال السلطة. وينبه في هذا السياق إلى بعض أوجه الخلل التي قد تطال إجراءات القضاء الاستعجالي، والتي قد تنعكس سلبا على الضمانات القانونية المقررة لحماية حقوق المهاجرين.

مكتبة دار السلام

الثمن : 90 درهم

9 789920 440035

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : lib.darassalam@yahoo.fr